

جمعية سيدات الأعمال تنتخب مجلس إدارة جديد للدورة السادسة

جناني، خلود القطان، نعيمة بلوش، فيكي معوض، لولوة المطلق، غادة السيد، أما أعضاء الاحتياط فهم: فاطمة الكوهجي، خلود أكبري، وترأس لجنة الانتخابات فوزية النافع، وعضوية كل من: أمال عبد الرحمن الحايكي، سهير علي بوخماس، فاطمة عبد الخالق دلاور، فتيحة عبد اللطيف البستكي، فوزية عبد المحسن مراد.

انتقدت الجمعية العمومية لجمعية سيدات الأعمال البحرينية مساء يوم السبت الموافق 12 يونيو/ حزيران 2010 بمقر الجمعية، وتم انتخاب مجلس إدارة جديد للدورة السادسة 2010. 2012 وقد فازت بضموية مجلس الإدارة كل من: خيرية النشيتي، منى المؤيد، أفنان الزياتي، الشيخة عائشة بنت علي آل خليفة، منى الجابري، أحلام

كلفته 98 مليون دينار

العمل في «جسر المنامة» الجديد يبدأ الشهر الجاري

■ المنامة - المحرر الاقتصادي

قال مسؤول في شركة المقاولات البحرينية حاج حسن العالي، إن العمل في مشروع «جسر المنامة» الذي سيربط المنطقة الشمالية الجديدة من العاصمة بمدينة المحرق سيبدأ في يونيو/ حزيران الجاري ويكتمل بعد 3 سنوات.

وأبلغ مدير المشروعات في الشركة، أحمد العالي، «الوسط» أن كلفة المشروع تبلغ 98 مليون دينار (نحو 250 مليون دولار)، والذي فازت به الشركة البحرينية بالتعاون مع بيسيكس للمقاولات، المملوكة بنسبة 50 في المئة إلى شركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة المصرية.

وأفاد العالي أن الشركة المشتركة فازت بالمشروع قبل نحو 14 شهراً بعد أن قدمت أقل عرض في العطاء المقدم من قبل الحكومة البحرينية «وكان عرض شركتنا أقل بنحو 20 مليون دينار من عرض الشركات الثانية التي جاء عرضها بعدنا».

وأضاف «العمل في الجسر سيبدأ في 10 يوليو ويستغرق 3 سنوات. شركة بيسيكس مسؤولة عن الجسور وشركة حاج حسن مسؤولة عن الطرق. نملك 23 في المئة من المشروع والباقي إلى الشركة الأخرى».

وكانت شركة أوراسكوم قد ذكرت في بيان إلى البورصة المصرية أن مشروع جسر المنامة الشمالي سيقام بطول 2.42 كيلومتر على الأراضي البحرية المدفونة بـ 1.6 كيلومتر على الأراضي القائمة.

وسيضم المشروع الجديد جسراً علوياً عند تقاطع شارع الفاتح وشارع الملك فيصل، وتوقعت الشركة الانتهاء من الأعمال الإنشائية لهذا المشروع خلال الربع الثاني من العام 2013.

كما تتوقع مجموعة «بييسيكس» المزيد من المشاريع المستقبلية المخطط لها لربط الطريق الشرقي والغربي بطريق الملك فيصل السريع. وسيسهل الجسر الجديد، وهو الثالث الذي سيربط المنامة بالمحرق، الوصول إلى مشروعات رئيسية أقيمت أو بدأ العمل في إقامتها في المنطقة الشمالية من العاصمة من ضمنها مرفأ البحرين المالي ومشروع خليج البحرين، ويأتي تنويجاً لجهود حثيثة لتحديث وتوسيع شبكة الطرق في المملكة.



رسم تخيلي لجسر المنامة الشمالي

الوزير الجودر: المشروع سيعزز حركة الاقتصاد

الرئيس لمنطقة خليج البحرين، الذي سيربط المنامة بالمرفأ من ناحية الشرق، كما سيؤدي الجسر أيضاً إلى انسياب الحركة المرورية من دون توقف عند التقاطع المشار إليه مع تأمين أقصى درجات السلامة المرورية.

وكانت الوزارة قد طرحت مناقصة مشروع جسر المنامة الشمالي مطلع العام 2009؛ إذ تقدمت أربع شركات بعروضها، وكانت شركة حاجي حسن و Six Construct صاحبة العطاء الأقل.

من الحكومة؛ ما سينعكس إيجاباً على انسياب الحركة المرورية وحركة الاقتصاد الوطني وقدرته التنافسية بين دول مجلس التعاون الخليجي ويعدع النمو والتطور العمراني في مملكة البحرين .

وبين وزير الأشغال بأن الجسر الجديد سيكون الأطول في البحرين، إذ يبلغ طوله الإجمالي 2,840 متر، وسيوفر مدخلاً من الشمال إلى مرفأ البحرين المالي، إضافة إلى انه سيكون المدخل

وحسن و Six Construct ستقوم بتنفيذ المشروع .

وأوضح الجودر بأن المشروع يتكون من جسر علوي عند تقاطع شارع الملك فيصل مع شارع الفاتح. ويعد الجسر الجديد ليخدم خليج البحرين «Bahrain Bay»، مشيراً إلى الأهمية الكبرى التي تعلقها وزارة الأشغال على هذا المشروع . قائلاً، إن استكمال بناء الطرق والجسور لتحديث البنية التحتية لشوارع وطرق البحرين سيستمر وذلك بفضل الدعم اللا محدود الذي تلقاه وزارة الأشغال

■ المنامة - وزارة الأشغال

أكد وزير الأشغال، الوزير المشرف على هيئة الكهرباء والماء، فهمي الجودر، أثناء توقيعه خطاب الترسية لمشروع جسر المنامة الشمالي، سيعزز حركة الاقتصاد الوطني، مشيراً إلى أن العمل سيبدأ في هذا المشروع والذي تقدر كلفته بـ 98,159,474.000 دينار خلال شهر يونيو/ حزيران الجاري موضحاً أن شركة حاجي

تشمل مرافق ومحلات تجارية ومقاهي

مناقصات لإقامة مرافق تجارية بـ «درة البحرين» بقيمة 31 مليون دينار



درة البحرين

في وقت ذكرت فيه الشركة حينها أن إنشاء المشروع سيكلف الشركة نحو 100 مليون دينار.

وهذه الاتفاقية تأتي لتصميم ما يزيد على 600 فلة سكنية، بالإضافة إلى البنية التحتية والخدمات بالجزر الأربع من المشروع، الذي يشتمل على جزيرتي المرجان 5 و6، وجزيرتي الفيروز 4 و5؛ إذ ستتولى «أنكنز» عمليات التجديد والتطوير للفلل السكنية لتتناسب مع مستجدات الحياة العصرية، إلى جانب استحداث تصاميم جديدة للفلل السكنية التي مساحتها 1000 متر و 1500 متر مربع.

ومع استكمال منتج درة البحرين، سيوفر المشروع مركز المدينة (الهلال)؛ إذ سيحتوي على مطاعم عالمية ومحلات تجارية خاصة واقعة في قلب درة البحرين المشتركة بالمشروع.

يشار إلى أنه تم استكمال نحو 30 في المئة من مشروع درة البحرين والتي تزيد قيمة الاستثمارات فيه على 3 مليارات دولار.

وكانت «درة البحرين» وقعت تصاميم المرحلة الثالثة من المنتجع والتي تتكون من أربع جزر مع شركة ديليو إس أنكنز،

وعاد الجودر ليؤكد أن الشركة بابها مفتوح لتلقي أي استفسارات وأن الشركة على يقين بأن موقفها القانوني سليم وأن الاععاءات التي ساقها بعض الملاك «لا تستند إلى أي أساس قانوني».

وكان بيان تلقته «الوسط»، أمس أشار إلى أن مجموعة ملاك الفيلات والوحدات السكنية بمشروع درة البحرين قد وكلا أحد المحامين لإقامة دعوى قضائية أمام المحاكم المختصة ضد الشركة المطورة للمشروع فيما يتعلق بما ذكره عن قيام الشركة بـ «إصدار وثيقة أسمتها وثيقة الإقرار بعد إبرام عقود البيع مع المشترين من الملاك في المشروع، تفرض قيوداً على الانتفاع بالمرافق العامة في المشروع وكذا قيوداً تتطل ملكتهم الخاص وتحول بينهم وبين تملكهم لأجزاء شائعة في الأجزاء المشتركة بالمشروع».

بين الجودر أن الشركة عندما وقعت العقود مع الملاك فإنها باعتهم الأراضي والأماك الخاصة بالفلل وليس المرافق العامة والشاطي والتي تعد جزءاً من المشروع والمفتوحة أمام العامة من قاطني وزوار المشروع.



جاسم الجودر

الغالبية العظيمة من الملاك التي تم توقيع عقود معهم والذي يبلغ عددهم نحو 800 لم يبد منهم أي اعتراض وهم سعداء وراضون تماماً.

وأشار الجودر إلى أن المشروع يتيح لجميع الملاك استخدام أصدقائهم إلى الفلل الخاصة بهم بدون شروط ولكن وفق إجراءات تنظيمه بسيطة تقتضي إخطار الأمن وهو أمر عادي ومعمول به في جميع المشروعات المشابهة؛ الأمر الذي يحفظ حقوق الجيران وخصوصاً من الإزعاج والأمور المتعلقة بتوافر مواقف السيارات.

كما بين الجودر أن إدارة المشروع لا تمنع من أن يقوم الملاك بإجراء تعديلات على الفلل الخاصة بهم وأن يجلبوا أي مقاول للقيام بذلك شريطة أن يحافظ على الشكل العام للمشروع الذي «بعد من أهم المشروعات التي تعكس وجه البحرين الحضاري».

وسئل الجودر عن دعوى قضائية مرفوعة من قبل عدد من ملاك الفلل فرد بالقول: «هذه الإدعاءات لا تستند إلى أي أساس قانوني وموقف (درة البحرين) القانوني سليم ويمثل الشركة حالياً المحامي المعروف حسن رضي وهو والشركة مستعدون للاستماع إلى المالك وشرح أي موضوع».

وأوضح الجودر أن الوثائق التي أبرمت مع الملاك توضح تماماً الالتزامات وأن

■ الوسط - على الفردان

كشفت الرئيس التنفيذي لشركة درة البحرين، جاسم الجودر، أن الشركة ستطرح في أكتوبر/ تشرين الأول المقبل على نحو تقريبي مناقصات لبناء مرافق تجارية تشمل محلات ومقاهي ومنتشآت خدمانية ورياضية حيوية للمواطنين في المشروع ضمن الواجهة المائية. وأشار الجودر في حديث مقتضب مع «الوسط» أن كلفة بناء الواجهة المائية water front التي ستكون ضمن منطقة «الهلال» ستكلف نحو 12 مليون دينار بحريني (نحو 31 مليون دولار)، واعتبر هذه المرافق «حيوية وتغني السكان من الذهاب للمنامة أو المدن الأخرى للحصول على الخدمات الحياتية».

وأوضح الجودر أن المقاولين البحرين سيتأهلون للحصول على العقود الخاصة بالمشروع.

من جانب آخر تحدث الجودر عن خطط لإقامة مئات الشقق الإسكانية لتكون الأولى في المشروع والتي تهدف لتوفير مسكن بأسعار مناسبة؛ إذ من المتوقع أن يبلغ عدد الشقق كمرحلة أولى نحو 300 شقة. وقال الجودر: «الكثير من البحرينيين يرغبون في السكن في درة البحرين وخيار الشقق سينا سد دخل الكثيرين».

لكن الجودر أشار إلى أن الشركة لاتزال تدرس هيكل الأسعار معبراً عن أمه في الدخول في بناء الشقق العام المقبل.

وسئل الجودر عن دعوى قضائية مرفوعة من قبل عدد من ملاك الفلل فرد بالقول: «هذه الإدعاءات لا تستند إلى أي أساس قانوني وموقف (درة البحرين) القانوني سليم ويمثل الشركة حالياً المحامي المعروف حسن رضي وهو والشركة مستعدون للاستماع إلى المالك وشرح أي موضوع».

وأوضح الجودر أن الوثائق التي أبرمت مع الملاك توضح تماماً الالتزامات وأن



عادل المرزوقي



محمد حسين

بنك الإثمار يؤكد التزامه بمبادئ الشريعة الإسلامية

■ المنامة - بنك الإثمار

قال بنك الإثمار في بيان رسمي أصدره أمس وحصلت لى هيئة المنامة لرقابة الشرعية، كامل من قبل هيئته المستقلة للرقابة الشرعية، إضافة إلى دعم مصرف البحرين المركزي، كبنك إسلامي متوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

وقال الرئيس التنفيذي بالوكالة لبنك الإثمار محمد حسين: «لقد أنهى البنك في أبريل الماضي عملية إعادة تنظيم شاملة مع شركتنا التابعة السابقة والمملوكة بالكامل لنا - مصرف الشامال - وأصبح بنك الإثمار بنكا إسلامياً جديداً مرخصاً من قبل مصرف البحرين المركزي ويعمل في مجال الخدمات المصرفية للأفراد (التجزئة)، وذلك بعد أن حصل البنك على موافقة رسمية خلية من قبل هيئة الرقابة الشرعية ومن مصرف البحرين المركزي».

وتابع قائلاً: «يستحيل تحويل الأصول التقليدية إلى أصول متوافقة مع الشريعة الإسلامية بين عشية وضحاها، وهو أمر يعد ممارسة ثابتة ومعترف به دولياً ومحدد بشكل واضح في معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التي نتبناها، كما أن جميع عملياتنا حصلت على الموافقة التامة من قبل الهيئة المستقلة للرقابة الشرعية في البنك، فضلاً عن مصرف البحرين المركزي. إن هذه التحولات في بنك الإثمار - شأنها في ذلك شأن المؤسسات المالية الأخرى في أي مكان في العالم - تتطلب وقتاً لتنفيذها. ولقد وافقت هيئة الرقابة الشرعية في بنك الإثمار، فضلاً عن مصرف البحرين المركزي، على العمليات والجدول الزمني لهذه التحولات».

وقال حسين: «يرأس هيئة الرقابة الشرعية

في بنك الإثمار عالم معروف من المملكة العربية السعودية، كما وتضم الهيئة في عضويتها اثنين من أكثر العلماء المعتمدين في البحرين. إن هؤلاء العلماء البارزين هم من يراجعون ويوافقون على جميع عملياتنا، والتي تخضع هي الأخرى لتنظيم ورقابة مصرف البحرين المركزي، والذي وافق على احتفاظنا بترخيص مزاولة الأعمال المصرفية الإسلامية بما يتماشى مع أفضل الممارسات الدولية الثابتة».

ولقد عين بنك الإثمار هيئة الرقابة الشرعية السابقة التابعة لمصرف الشامال، تماشياً مع تطبيق أفضل الممارسات الدولية وطبقاً للقانون، وذلك بعد أخذ موافقة مصرف البحرين المركزي.

من جهته، أكد المراقب الشرعي لبنك الإثمار عادل المرزوقي أن العلاقات بين الإدارة التنفيذية للبنك وبين هيئة الرقابة الشرعية قائمة على الاحترام والتعاون المتبادلين، ولا يوجد أي خلاف حول أسلمة الأصول التقليدية.

وقال المرزوقي: «إن هيئة الرقابة الشرعية، والتي تضم أشهر علماء المسلمين من البحرين والسعودية، على علم بمجريات الأحداث الخاصة بإعادة التنظيم، كما أنها تشرف على كافة عمليات البنك لضمان التزامه وتوافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية. ولقد كان أحد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متابعاً عن كثب لإعادة التنظيم، بصفتها مستشاراً شرعياً للبنك في تلك العملية، وقد تم إصدار فتوى تتعلق بألية تحويل الأصول التقليدية إلى أصول إسلامية. ولقد اعتمد بنك الإثمار - وبشكل فوري بعد عملية إعادة التنظيم - معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية».